الاقتصاد الإسلامي(*): الوضع المعرفي وتطوره

د. خالد حسين

المستخلص: على الرغم من المنجزات المعتبرة التي تم تحقيقها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإن الطريق أمام تقدم وتطور الاقتصاد الإسلامي كعلم قائم بذاته لا يزال طويلاً للوصول إلى نظام اقتصادي كامل وشامل.

على الرغم من تطور العديد من النماذج الاقتصادية، فإن الاقتصاد التقليدي –الوضعي- فشل في إيجاد حلول دائمة ومستقرة لمشاكلنا الاقتصادية. فغالبية البشر في العالم يعانون من الفقر، كما أن الاعتماد على الأدبيات الاقتصادية السائدة لم يحم العالم من التعرض لأزمات مالية واقتصادية يتكرر وقوعها كل بضع سنوات.

إن استمرار هذا الوضع أدى إلى فقدان الثقة بالنظام الاقتصادي السائد، وحدا بالعديد من الاقتصاديين المعاصرين إلى التساؤل: هل هناك بديل في الأفق؟ فالمشاكل الحالية لم يعد تأثيرها قاصراً على دول بذاتها، بل تعدى ذلك الحدود الضيقة المتعارف عليها، ليفرض جملة من التساؤلات حول توزيع واستخدام الموارد في ظل التطورات الهائلة التي عرفها الاقتصاد، حيث نلحظ في عالم اليوم تفاوتات مذهلة؛ ففجوة سوء توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة أظهرت إفرازات بالغة بالنسبة لآليات التوزيع، حيث أن الثروة الإجمالية لـ ٣٨٥ ملياردير تفوق إجمالي ما بحوزة ٢,٥ مليار من سكان المعمورة من الفقراء، كما أن التاريخ الحديث للعديد من الأزمات المالية التي شهدها العالم تلقي بظلالها على كفاءة النظم المالية العالمية؛ فكل دولار يتم تدويره في العملية الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات يقابله استخدام ما تتراوح قيمته بين ٢٠ إلى ٥٠ دولار يتم تدويرها لأغراض استثمارية مالية بحتة معزولة تماماً عن عملية الإضافة الفعلية للاقتصاد الحقيقي.

وفي أسواق المال العالمية يتم تداول مبالغ هائلة تتراوح قيمتها بين ٨٠٠ و١٠٠٠ مليار (١تريليون) دولار كل يوم، لا صلة لها ألبته بالاستثمار المنتج أو التجارة الفعلية في السلع والخدمات، مما فاقم عملية انعدام الثقة في النظام الاقتصادي السائد.

(*) هذه الورقة هي ملخص للمائدة المستديرة التي عقدت بالبنك الإسلامي بتاريخ ٢٦-٢٧ مايو ٢٠٠٤م.

في ظل هذه الأوضاع ومع تفاقمها المستمر، ظهر "الاقتصاد الإسلامي" كعلم مستقل يحاول تناول المشكلات الاقتصادية المعاصرة، وذلك على إثر انعقاد المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٩٧٦م. فقد قدم المؤتمر الاقتصاد الإسلامي كنموذج (نظام) أفضل لفهم هذه المشكلات وكيفية علاجها. أحد المشاركين في المؤتمر البروفيسور أنس الزرقا استبعد أن يكون النموذج الاقتصادي التقليدي السائد محايداً تجاه القيم، ولهذا فقد ناقش وبكل قوة مسألة تطوير الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل له أهدافه وقيمه ومنهجه. أما الأستاذ خورشيد أحمد فقد تناول مسألة منظومة القيم الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه في انبثاق مفهوم أفضل للتنمية الاقتصادية، وما يتبع ذلك من تطوير صيغة واقعية لتحقيقها. إن انعقاد مؤتمر مكة وما تلاه من مؤتمرات وندوات كان له الأثر الكبير في حفز همم العديد من الاقتصاديين المسلمين وغير المسلمين للكشف عن نظرية ونظام الاقتصاد في الإسلام.

من جهة أخرى برزت خلال الثلاثين سنة الماضية كتابات معتبرة تناولت جوانب عامة ومتنوعة لهذه النظرية والنظام. فمنذ انعقاد مؤتمر مكة عام ١٩٧٦م الذي شهد ميلاد الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث، وهذا "المولود" ينمو بشكل مطرد شاقاً طريق الانضباط العلمي مما فرض على العديد من الجامعات، ليس في العالم الإسلامي فحسب، بل وفي خارجه في جامعات غربية مرموقة، تدريس الاقتصاد والمالية من منظور إسلامي.

بعد هذه التطورات التي كانت ثمرة انعقاد العديد من المؤتمرات، انقسم الاقتصاديون إزاء هذه الظاهرة إلى فريقين: فريق لا يرى أن للاقتصاد الإسلامي نظرية خاصة تميزه عن نظيره التقليدي الذي قام على نظرية عامة من الرحابة والعموم ما يمكن في إطارها تباين القيم، بل حتى قواعد وإجراءات السلوك التي تحدد نظم الاقتصاد. وعلى الرغم من هذا المنطلق، فإن هذا الفريق من الاقتصاديين يعتقد أن للاقتصاد الإسلامي جوانب على مستوى الاقتصاد الكلي تميزه عن النظام السائد، خاصة في مجال البنوك والنقود والمالية العامة. فتحريم الفائدة ونظام الزكاة الفريد يجعلان من الاقتصاد الإسلامي يبتعد بشكل كبير عن النظام التقليدي، مما يتطلب العديد من التحليلات التي تقود إلى نتائج مختلفة بشكل كبير عن النماذج التقليدية السائدة. ومع تقرير هذه الحقيقة فإن هذا الفريق يرى بأنه يفضل أن ينظر للاقتصاد الإسلامي على أساس أنه جزء من الاقتصاد يخضع لنفس القواعد ولذات المنهج الذي يخضع له النظام التقليدي السائد.

وفي الجانب المقابل، يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن الاقتصاد الإسلامي كيان مستقل ونظام مغاير للنظام التقليدي يمكن أن تكون له نظريته الخاصة به، غير أن النظرية التي قدمت

من قبل هذا الفريق توقفت عند الحدود المنهجية. فباستثناء الأعمال القليلة التي قدمت فيما يتعلق بعوامل الإنتاج، وقوالب إنشاء المؤسسات التجارية، وتركيبة رأس المال في شركات الأعمال، لا توجد اجتهادات معتبرة حاولت تقديم نظرية متكاملة ومتماسكة للمنشأة تساعد على فهم الرؤية الإسلامية لعملية الإنتاج من حيث أهدافها وتفاعلها مع منظومة الأخلاق الإسلامية للأعمال المتعلقة بعوامل الإنتاج وأسواقها وما يعود عليها من مردود. إننا إذا أردنا تقديم الاقتصاد الإسلامي كنظام مغاير لما هو سائد، فإنه يجب علينا الكشف عن جوانب النظرية الجزئية المميزة له.

إن المفاهيم المرتبطة بالاستهلاك والسلوك الاستهلاكي التي أشار إليها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة تتطلب تطوير نموذج للتحليل مبني على أساس هذه المفاهيم، مما يساعد على فهم الأسس التي حواها القرآن الكريم والسنة النبوية فهماً صحيحاً يسمح لنا في النهاية باستخراج السياسات التي تضبط النمط الاستهلاكي الذي يدعو إليه الإسلام.

من جانب آخر، فإن تطوراً موازياً نما وترعرع، رافق تطورات الفكر الاقتصادي الإسلامي المشار إليها آنفاً ولكن بمعزل عنها، إنه تطور البنوك الإسلامية في بقاع شتى من العالم. لقد تطور هذا الأمر بتفاعل ضئيل جداً بين الاقتصاديين الذين حاولوا تحديد معالم النظرية والنظام الاقتصادي في الإسلام، والتطبيقيين الذي قادوا حركة إنشاء وإقامة المؤسسات المالية الإسلامية. لقد نمت ظاهرة البنوك الإسلامية على غير الأسس النظرية التي قدمها أولئك الاقتصاديون، الأمر أوجد حالة إحباط لديهم من هذا الذي يرون. فقد وفرت قوى السوق الحافز الخصب للبنوك الإسلامية للانتشار السريع خلال فترة وجيزة، مما كان له الأثر الكبير في الوقت ذاته على الأسواق المالية العالمية. أما تطور علم الاقتصاد الإسلامي فلم يلق نفس الرواج، حيث طغت عليه التطورات في مجالي البنوك والتمويل الإسلامي.

إن تطور ظاهرة البنوك الإسلامية خلال الثلاثين سنة الماضية أمر غير مسبوق، فلقد أثبتت للعالم قدرتها على إيجاد نظام مبني على الأسس الإسلامية وتلبية حاجيات الناس المعاصرة، ومواكبة التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في الميادين المختلفة، خاصة مجال المال والأعمال. فلم يعد أمر التأثر بهذه الحقيقة قاصراً على البنوك التقليدية التي فتحت "نوافذ" مالية إسلامية، بل تعداه إلى مؤسسات مالية عالمية تسعى جاهدة إلى تطوير أدوات مالية خاصة بها وإيجاد مجالس شرعية تقدم المشورة اللازمة للحكم على تلك المنتجات والأدوات التي يتم تطويرها.

إن العديد من الاقتصاديين الذين سعوا ولا يزالون يبذلون جهودًا مكثفة في تطوير نظرية علمية للاقتصاد الإسلامي واستخلاص نظام اقتصادي مبني على أساسها، ليسوا مرتاحين تمام الارتياح من الاتجاه الذي تطورت على ضوئه وحصرت نفسها فيه الصيرفة الإسلامية. فلم يلمسوا علاقة مباشرة بين هذه التطورات وبين الدعوى التي أطلقت من أن النظام الاقتصادي الإسلامي سيوفر أرضية لمستقبل أفضل للبشرية. فالمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي مثل العدالة والأخذ بالبعد الأخلاقي في الأهداف وسلوكيات السوق ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة في العملية الإنتاجية ليس لها ذاك الحضور المفترض في تطورات الصيرفة الإسلامية.

إن هذه التطورات شكلت الأرضية التي على ضوئها يسعى كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمعهد العربي للتخطيط إلى تنظيم حلقة نقاشية مسترشدة بالأهداف المحددة التالية:

١. الاستفادة من المخزون العلمي الذي تم تطويره على مدى السنين الماضية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي كعلم منضبط ومحدد.

٢. ماذا يمكن فعله لتسريع عجلة الدفع بهذا التخصص على ضوء المعايير العلمية السائدة؟

في هذا المضمار يمكن الإشارة إلى النقاط المهمة التالية التي قد يناقض بعضها بعضاً:

• لقد تم التركيز في الاقتصاد الإسلامي على المسائل الفقهية، مما جعل هذا المنطلق يعاني من المحدودية. وهناك حاجة ملحة لإدخال النظرة المقاصدية "مقاصد الشريعة" إلى جانب النظرة الفقهية السائدة من أجل تطوير برنامج تنموي له قيمة ومعنى. هناك عاملان يحدان من تطور الاقتصاد الإسلامي كعلم هما: العامل الأول يتمثل في فهم الإشكاليات المعاصرة التي تحمل الكثير من السمات المتغيرة على ما كان سائداً في القرون الأربعة الأولى للتاريخ الإسلامي التي تم خلالها التطوير شبه الكامل لقانون الشريعة الإسلامية. أما العامل الآخر فيتمثل في النهج الخاطئ في التعامل مع مصادر الشريعة. إن الاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى توجيه الجهود والتركيز أكثر على المسائل التي تهم الناس بدل التركيز على المسائل التي تظهر أنها مهمة انطلاقاً من الأساس النظري.

• إن رؤية ومنطلق كلاً من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي مختلفة تمام الاختلاف؛ فالاقتصاد الإسلامي يولي أهمية بالغة للقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية

والتغيير الاجتماعي من خلال إصلاح الفرد والمجتمع. ولهذا فإن تحقيق رؤية الاقتصاد الإسلامي تتوقف على التكامل والتوافق بين دور كل من القيم والمؤسسات والسوق والعائلة والمجتمع والدولة.

- لا أحد ينكر الخاصية الفريدة للاقتصاد الإسلامي المبنية على أساس المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية التي يتفرد بها الإسلام، لكن يجب على الرغم من كل هذا النظر للاقتصاد الإسلامي على أنه فرع من الاقتصاد الذي يدرس سلوك الوحدات والمتغيرات الاقتصادية على أساس المبادئ والقيم الإسلامية. إن الطرح السائد للاقتصاد الإسلامي يجعله يعاني من المبالغة في جانب أهداف النظام المنبثق عنه والخلط بين مبادئ وأدوات التحليل. لذا فإن هناك حاجة ماسة لوضع حدود واضحة ومعالم بارزة بين الاقتصاد والمالية الإسلامية من جهة وبين الفقه الإسلامي من جهة أخرى. كما أن هناك حاجة ماسة لإجراء بحوث دقيقة لجوانب مختلفة من الاقتصاد الإسلامي.

- هناك قصور كبير في الطروحات الحالية المتعلقة بكيفية تمييز الاقتصاد الإسلامي عن نظيره التقليدي في هذا الصدد يمكن للمرء أن يقدم أمثلة على ذلك من نتائج أعمال بعض الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة. فالمنطلق عند هؤلاء هو أنه إذا كانت النتيجة متسقة مع مبادئ الشريعة، عُدَّ هذا البحث في صميم الاقتصاد الإسلامي، وإذا كانت غير ذلك فالعكس صحيح. إن الاقتصاد الإسلامي يستخدم أدوات التحليل العلمي من أجل التوصل لخلاصات نعتقد سلفاً أنها صائبة وصحيحة. إن طرح الاقتصاد الإسلامي بهذه الطريقة يجعل نتائج البحث فيه غير قابلة لمناقضة النتائج المسبقة، ولهذا فإن الاقتصاد الإسلامي ليس علما بالمعنى المتعارف عليه، حيث أن العلوم تعرف بمنهجيتها لا بنتائج البحث فيها.

- يجب أن تكون لدى المسلمين نظريتهم الخاصة بسلوك المستهلك، نظراً لمحدودية الاقتصاد التقليدي وعجزه في إيجاد حلول وتفسيرات لبعض الظواهر الاقتصادية المعاصرة مثل الفقر. ففي مجال الاقتصاد الإسلامي، هناك تمييز بين الحاجات والرغبات؛ فاعتماد التحليل المبني على أساس الحاجات سيفسح المجال لفهم سلوك المستهلك من منظور إسلامي والذي يستبعده الاقتصاد التقليدي.

- هناك حاجة ماسة للاقتصاد الإسلامي، لأنه سيوسع أفق الاقتصاد كعلم، لكن يجب الحذر من إعطاء المفاهيم الإسلامية أكثر من مداها. هناك صعوبة في التمييز بين "الحاجات" و "الرغبات". فالاعتماد على "الرغبات" بمعزل عن "الحاجات" سيبرر أي مسلك حتى ولو كان

ضاراً، ولهذا فإن "الرغبات" يجب تعظيمها لكن بشرط أخذ "الحاجات" بعين الاعتبار. علاوة على هذا، هناك حاجة لتحديد مفاهيم عدد من المصطلحات مثل المنفعة الشخصية و"التعظيم" (Maximization).

• الاقتصاد الإسلامي جزء من الاقتصاد كنظام عام، حيث أن هذا النظام يسمح بتمييز عدد من الخصائص الفريدة للمذهب الاقتصادي الإسلامي عن نظيره التقليدي، لكن كلا المذهبين يشتركان في القيم المشتركة الحاسمة وفي الأهداف وأدوات التحليل.

• هل يتصرف المسلمون بطريقة مغايرة عن الآخرين؟ لقد انساق عدد من الاقتصاديين خلف هذا المنطلق من أنه يجب أن يتصرف المسلمون بطريقة مغايرة عن غير المسلمين، مما يترتب عليه انبثاق نظرية اقتصادية تنطبق على المسلمين بمفردهم. إن الفروقات بين الاقتصاد الإسلامي ونظيره التقليدي مؤسساتية. إن آخرين لا يتفقون مع هذا الطرح، حيث يستشهدون لذلك بما ورد في القرآن الكريم من تمييز بين تصرف مجموعتين: المسلمين وغير المسلمين، وفي داخل الزمرة المسلمة هناك تمييز بين ثلاث فئات: الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات، قال تعالى: (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير) (فاطر: ٣٢). إني لا أشاطر هؤلاء هذه الرؤية فالله سبحانه وتعالى خلق الناس بنفس المواصفات على وجه التقريب، لكنهم يختلفون فيما بعد نتيجة تعرضهم لعوامل بيئية وثقافية مختلفة. إضافة إلى هذا، هناك علماء آخرون يرون أن البشر جميعاً سواء، ومن ثم فإن سلوكاتهم الاقتصادية ليست متغايرة. بناء على هذا فإن الخلط والخطأ الذي يقع من أصحاب الرأي الأول مبني على أساس فهم الخطأ والصواب فيما يتعلق بتصرفات الناس.

• هناك حاجة لنظرية إسلامية، ليس من قبيل صياغة فلسفة خاصة لاكتشاف النظريات الاقتصادية، بل من أجل التأكيد على وجود إطار نظري خاص، وكذا اختيار المشاكل المرتبطة بنا. إننا كمسلمين نستطيع اختيار وتحديد المشاكل التي تعنينا بشكل مباشر، كما يمكن تناول النظريات والتحديات التطبيقية، لكن ينبغي أن نتعامل مع هذا كله من خلال منهجية مقبولة بشكل عام.

• الاقتصاد الإسلامي هو علم قائم بذاته، وليس فرعاً من *فقه المعاملات*. فالمساهمات التي قدمها الأوائل فيما يخص بعض القضايا الاقتصادية تدل على أن الجذور العلمية للاقتصاد الإسلامي موجودة منذ أمد، وأنها سابقة لوجود الاقتصاد التقليدي بمعناه ومنهجه المتعارف

عليه بين الناس اليوم. إن الاقتصاد الإسلامي يستطيع الاستفادة من نظريات الاقتصاد القائم، ما لم تناقض تلك الفرضيات والنظريات أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومنطلقاتها. إن الحاجة قائمة لإجراء بحوث جادة للتصدي لعدد من القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي ما دامت مساهمة الاقتصاديين الإسلاميين إلى الآن مقتصرة على الجانب الوصفي لطرح الحجج والأدلة عوضاً عن الجانب التحليلي المعمق.

- إن الاقتصاد الإسلامي جزء من منظومة العلوم الإنسانية، مما يتطلب من الاقتصاديين المسلمين الالتفات لهذا الجانب، والأخذ بعين الاعتبار ما توصلت إليه تلك العلوم عند إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي. فتعظيم المنفعة لا يمثل الإطار الصحيح للاقتصاد الإسلامي، لكن يمكن للباحثين استخدام نظرية الألعاب (Game Theory) لتبني برنامج بحثي للاقتصاد الإسلامي. إن على الاقتصاديين المسلمين تبني منهجية الحقول المتعددة لإدراج القيم في التحليل الاقتصادي.

- هناك حاجة أيضاً لتناول قضايا اقتصادية محددة من منظور إسلامي. يجب أن نفكر في قضايا حيوية لها صلة بالواقع المعاصر من شأنها أن تساهم في بعث الاقتصاد الإسلامي من جديد. في هذا الصدد نجد أن الاقتصاد المؤسساتي ملائم جداً ومناسب للاقتصاد الإسلامي، ولقد أهملنا لحد ما هذا الجانب عند الخوض في قضايا الاقتصاد الإسلامي، والحاجة قائمة أيضاً للتركيز ومحاولة استخراج الأسس الجوهرية للعلم، لماذا عجزنا لحد الآن عن تحديد حدود هذا العلم؟

- لسنا متأكدين بعد وبدرجة كافية من الأسس والمبادئ التي ندرجها في نظرياتنا وتحاليلنا.
- لقد اقتُرح أن يتم سرد قائمة من الأسئلة الشاملة والمركزة للحصول على أجوبة من جميع المشاركين. إن تحقيق أمر من هذا القبيل من شأنه أن ينتج وثيقة غاية في الأهمية للتواصل في المستقبل من أجل تحضير قائمة موضوعات مما لم يكتب فيه إلا القليل، ودعوة العلماء للمساهمة فيها بأوراق عمل. سيكون إنجاز عمل كهذا منطلقاً لإقامة منتدى حواري على الشبكة الدولية "الإنترنت".

- ليست هناك موارد بشرية كافية ومتخصصة في اقتصاد الإسلامي، وهذا من شأنه أن يشكل خطراً على مستقبل تطور هذا العلم.

وأخيراً، فإنه على الرغم من المنجزات المعتبرة التي تم تحقيقها في مجال الاقتصاد الإسلامي خلال العقود الثلاثة الفارطة، فإن الطريق أمام تقدم وتطور الاقتصاد الإسلامي كعلم أو نظام قائم بذاته لا يزال طويلاً للوصول إلى نظام اقتصادي كامل وشامل.

ISLAMIC ECONOMICS:
Current State of Knowledge and Development of the Discipline

Khaled A. Hussein

Abstract. Despite the considerable achievements that have been attained during the last three decades, there is a long road ahead for Islamic Economics to establish itself as self-contained discipline that lays the ground for an integrated global economic